الجامعة والتشغيل في الجزائر-الفجوة- نحو بناء نظام تشغيل فعال

University and employment in Algeria - the gap -Towards building an effective operating system

د. خرموش منى
أستاذة محاضرة قسم أ

د. بحري صابر
أستاذ محاضر قسم أ،

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02

amounarym@yahoo.fr

bahri.saber43@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/24 تاريخ القبول: 2021/05/20 تاريخ النشر: 2021/06/05

الملخص:

يلعب قطاع التشغيل دورا هاما في تحديد علاقاته بالعديد من القطاعات، ولعل الجامعة كأحد الفواعل الأساسية من حيث تلبية متطلبات سوق التشغيل عن طريق مخرجاتها تربطها علاقة جد وثيقة نحاول معرفتها من خلال اكتشاف الفجوة بين الجامعة ونظام التشغيل في الجزائر خاصة في ظل التغيرات الحاصلة اليوم في سوق العمل، وفي ظل ذلك نحاول أن نقدم قراءة لبناء نظام تشغيل فعال يحاول أن يحدد العلاقة بين الجامعة والتشغيل في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التشغيل.، الجامعة، الفجوة، متطلبات التشغيل، مخرجات الجامعة.

Abstract:

The employment sector in Algeria has many relationships between several important sectors, The university is one of the sectors with close ties to employment, The university tries to meet the requirements of the employment market through its outputs, In this article, we try to find out the gap between the university and the operating system in Algeria, and we also try to present strategies to build an effective employment system.

Keywords: Employment; the University; Gap; Operating requirements; University outcomes.

المؤلف المرسل: خرموش منى ، الإيميل: amounarym@yahoo.fr

1. مقدمة:

على اعتبار أن الجامعة هي أحد أهم المؤسسات التعليمية التي تساهم في التكوين والرسكلة والتأهيل لمختلف الموارد البشرية بما يسمح لها بتقديم الإضافة الإقتصادية عن طريق المساهمة في التنمية الإقتصادية، خاصة في ظل تلك العلاقة التي تربطها مع سوق التشغيل الذي يبقى بحاجة للعديد من الموارد البشرية لتشغيلها في مختلف القطاعات بما يوفر لها الموارد التي تساهم في أداء المهام داخل مختلف هذه الوحدات، لذا فيمكن القول أن العلاقة بين الجامعة كمنفذ لمخرجات التعليم الجامعي وسوق التشغيل كمستقبل لهذه المخرجات هي علاقة وطيدة وستكون علاقة مكتملة الأطر إذا تم تنظيم هذه العلاقة بين الطرفين، وهو أمر ممكن ما إن توافرت الإرادة اللازمة التي تخدم بالدرجة الأولى التنمية الإقتصادية المستدامة.

فالتعليم الجامعي يعتبر"الجزء الأساسي من المنظومة التعليمية والذي يقع على عاتقه تأسيس اللبنات الأساسية الداعمة للعملية التنموية في المجتمع والإطار المفصلي لدعم أهدافه وتطلعاته، وإن تحفيز كافة الجهات المعنية بتطوير المجتمع، يتطلب التنسيق والتوازن فيما بينها بشكل تكاملي ومتناغم سواءا أكانت الجهات متخصصة بالمجال العلمي أم بالتطبيق العملي والإنتاجي في هذا المجتمع[1]، ولعل الأدوار التي تلعبها الجامعة اليوم خاصة في علاقتها بنظام التشغيل يجعل منها زاوية الاهتمام بالنظر للمنتظرات المبتغاة منها والمسؤوليات التي تقع على عاتقها في سبيل تحقيق أهداف الجامعة وربطها بالمحيط السوسيو اقتصادي، وهو مطلب دائم الإلحاح في ظل التغيرات التي تطرأ على سوق التشغيل كل يوم، ما يجعل من مسألة متابعة المستجدات الحاصلة من قبل الجامعة ضروري لمواكبة متطلبات نظام التشغيل ولعل ذلك هو الحلقة المفقودة بين الجامعة ونظام التشغيل.

ولعل تلك التغيرات جعلت من عملية تأهيل الشباب لوظائف المستقبل لا تزال تمثل" تحديا جوهريا للسياسات، فإن تمكين المواطنين من كسب المهارات المطلوبة في العصر الرقمي سيسهم في زيادة فعالية الاقتصاد من خلال الإستفادة من الأتمتة وفي خلق وظائف جديدة عبر النمو

[1] عماد خورشيد، ريما الصمصام، التطور الكمي المتوقع لحملة البكالوريوس بين إحتياج السوق ومخرجات جامعة الكويت للسنوات 2012-2016، جامعة الكويت، ص1.

الإقتصادي[1]، فالتطورات الحاصلة خاصة في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصال، أين تحول العالم إلى عالم رقمي بامتياز فرض على الجامعة إما مواكبة هذا التغير والتعامل معه بما يخدمها ويطور مخرجاته، ومنه تقبل هذه المخرجات ضمن نظام التشغيل، أو عدم الالتفات لما يحصل خارج أصوار الجامعة من بنية تكنولوجية حديثة وتغيراتها، وهو ما يجعل الجامعة تعيش أزمة هوية حقيقية تبقيها بعيدة عن نظام التشغيل فهي لا تلبي متطلباته، وهو الأمر الذي يجعلها تفشل في تحقيق أبرز وظائفها وهي خدمة المجتمع من ناحية المساهمة في تنمية المجتمع من خلال توفير الكوادر البشرية المؤهلة لسوق التشغيل بما يضمن الاستقرار لنظام التشغيل.

ولعل ذلك جعل من عملية تطوير الجامعة لمواجهة كل المستجدات أمر جد ضروري، فالجامعة اليوم " لم تعد تلك الأماكن المنعزلة التي تضم مجموعة من الطلبة والأساتذة والباحثين، حيث تحتاج المجتمعات في العصر الحديث إلى مؤسسات ذات قدرات وكفاءات عالية تساعد في إنتاج المعرفة لرأس المال البشري الذي يعزز التنافس على فرض مكانة بين الأمم[2]، وعملية إنتاج المعرفة تعني مواكبة نظام التشغيل ومسايرته بمعرفة أهم التطورات الحاصلة والاحتياجات اللازمة بما يضمن اندماج الجامعة في سوق التشغيل.

ولأن الطلب على العمل يتكون من فرص التوظيف والتشغيل التي توفرها مختلف القطاعات الإنتاجية ويتحكم فيه منطق البحث عن تحقيق الربح[3]، وعلى اعتبار أن التشغيل حسب الاتفاقية الدولية رقم 12 لسنة 1964 هو التوظيف الكامل والاستغلال الأمثل للموارد البشرية، وهو أفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الإقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا وأن يتم اختيار العمل بحرية

[1] لمين خياط، ماكيو يامادا، مستقبل العمل والتعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء السياسات المطروحة للنقاش في مجموعة العشرين، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أوت 2019، ص10.

[2] شيراز طرابلسية، سارة عز الدين عيسى، تقويم كفاءة خريجي الجامعات السورية وفقا لمتطلبات سوق العمل دراسة ميدانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، م39، ع4، 2017، ص404.

[3] .ناصر الدين قريبي، مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر دراسة استكشافية، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، ع4، ديسمبر 2015، ص149.

وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات[1]، وعلى الرغم من أن الدولة الجزائرية قامت"بإقتراح إجراءات لصالح البطالين سواء من ناحية التكوين لعديمي التأهيل، أو الاندماج في السوق لذي الشهادات ومساعدة المبادرات الشخصية في خلق الشغل بالنسبة للمقاولين"[2].

إلا أنه لا تزال تطرح مشكلة تشغيل حاملي الشهادات الجامعية، وهو ما يجعل الجامعة اليوم أكثر من وقت مضى مطالبة بتحقيق متطلبات نظام التشغيل من خلال تقليص الفجوة بينها وبين سوق التشغيل والعمل على ضمان تفعيل نظام التشغيل من خلال عدة إستراتيجيات يمكنها أن تلعب دورا في عملية تقريب الجامعة من محيطها التشغيلي ويضمن لها أداء أحد أهم وظائفها الأساسية.

ونهدف من خلال هذا المقال توضيح تلك العلاقة بين الجامعة وسوق التشغيل في الجزائر من خلال تبيان الفجوة بين الجامعة والتشغيل والتي تعددت أوجهها، بالإضافة إلى رصد أهم إستراتيجيات بناء نظام تشغيل فعال بين الجامعة وسوق التشغيل، ولعل تبيان ورصد ذلك يبين وبشكل واضح الأهمية العملية والعلمية التي نبتغي الوصول إليها، من خلال هذا الموضوع في حد ذاته، والذي يحاول أن يؤسس لبناء نظام فعال للتشغيل يربط الجامعة بسوق التشغيل عبر العديد من الإستراتيجيات وهو مطلب أساسي للجامعة اليوم للتقليل من حدة الهوة بينها وبين محيطها السوسيو اقتصادي من جهة وربطها بعالم التشغيل من جهة ثانية، ضمانا لإدماج مخرجات الجامعة المختلفة في سوق الشغل، مما يجعل الجامعة تساهم وبدرجة معينة في إمداد سوق التشغيل بحاجاته من اليد العاملة المناسبة والتي تتوافر على الكفاءة اللازمة لأداء وظائفها وفق ما هو مطلوب منها.

ومن هذا المنطلق نحاول الإجابة في هذا المقام على التساؤل التالي: كيف يمكن بناء نظام فعال للتشغيل بين الجامعة وسوق التشغيل في ظل الفجوة؟، والذي تتفرع منه التساؤلات التالية:

[1] .بن عمار حسيبة، موساوي عبد النور، سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة في الفترة 1999-2016، مجلة دراسات إقتصادية، م6، ع1، جوان 2019، ص185.

[2] قصاب سعدية، فاطمة الزهراء عيدودي، سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2014 تشخيص وتقييم، مجلة معارف، ع20، جامعة البويرة، جوان 2016، ص44.

- ما هو واقع الفجوة بين الجامعة نظام التشغيل؟

- ما هي أهم إستراتيجيات بناء نظام فعال للتشغيل بين الجامعة وسوق التشغيل؟

سنحاول الإجابة على هذه التساؤلات وفق المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على عملية تحليل الظاهرة المدروسة من خلال رصد الظاهرة وفهمها وربطها بعلاقاتها بالظواهر الأخرى من خلال رصد مختلف المعلومات الخاصة بها، أين سنحاول رصد واقع تلك العلاقة بين الجامعة ونظام التشغيل بتوضيح وتبيان تلك الفجوة التي تميز الواقع من خلال ما تم تناوله بخصوص ذلك، بالإضافة لمحاولة رصد تلك الإستراتيجيات التي من شأنها بناء نظام فعال للتشغيل بين الجامعة وسوق العمل من خلال تحليل النظام ووصف الإستراتيجيات وتوضيحها، ولعل استخدام المنهج الوصفي التحليلي يعد الأكثر ملائمة خاصة وأن المنهج يتعدى حدود جمع البيانات الخاصة بالظاهرة إلى عملية تحليل هذه الظاهرة وربطها بالظواهر الأخرى.

وعليه سيتم تقسيم المقال إلى محورين أساسيين الأول يتعلق بالفجوة بين الجامعة ونظام التشغيل والمحور الثاني يرتبط بإستراتيجيات بناء نظام تشغيل فعال بين الجامعة وسوق التشغيل

2. المحور الأول: الفجوة بين الجامعة ونظام التشغيل.

المطلب الأول: خصائص سوق العمل الجزائري والفجوة.

من بين أهم الإشكاليات المطروحة بين الجامعة وسوق التشغيل هو اتساع الهوة بين مخرجات الجامعة ونظام التشغيل، وقد أدى ذلك لزيادة البطالة لدى الخريجين حاملي الشهادات الجامعة، وعلى الرغم من أن هناك عدة عوامل ساهمت في ذلك، إلا أن غياب أي إستراتيجية وطنية واضحة لتقليص تلك الفجوة ومحاولة جعل الجامعة وسوق التشغيل يسيران معا، أمر أثر على الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة مستقبلا في ظل تغير صورة ومكانة الجامعة كمؤسسة تعليمية تخرج الكفاءات اللازمة لتأطير المجتمع.

لا يمكن الحديث عن تلك الفجوة بين الجامعة ونظام التشغيل بدون المرور بأهم الخصائص التي تميز سوق العمل، لأن معرفة هذه الخصائص وإدراكها من شأنه المساهمة في تقريب الرؤية بين الجامعة ونظام التشغيل، بما يخدم الطرفين ويساهم في تحقيق الجامعة لأهدافها، ويمكن معرفة أهم تلك الخصائص فيما يأتي:

-عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.

-عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.

-ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.

-عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.

-انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.

-ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.

-صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.

-ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حسب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.

-العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.

-ترجيح المعالجة الاجتماعية الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.

-ترجيع المعالة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.

-ضعف التنسيق ما بين القطاعات.

-ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة(في الجنوب والهضاب العليا)[1].

ولعل الملاحظ أن من بين أهم العوامل المؤثرة في سوق العمل الجزائري هي تلك القوانين والتشريعات" التي تجعل كل من العمال وأرباب العمل في صف واحد، بحيث تحمي العمال من المنازعات ضد أرباب العمل وذلك لضمان حقوق العمل، وكذلك فهي تعطي امتيازات وتسهيلات لأرباب العمل من أجل الزيادة في خلق مناصب الشغل، وذلك بالاستثمارات المتجددة، ولما لهذه القوانين والتشريعات من تأثيرات مباشرة في سوق العمل، وذلك إما بتغيير العرض أو الطلب على العمل، فإنها تكون من اختصاص الدولة، هذه الأخيرة هي فقط من تقوم بعدة إجراءات تحمي من خلالها الشغل، نذكر منها: -تصدر الدولة تشريعات تمنع المؤسسات من توظيف أشخاص غير مسجلين بمكاتب اليد العاملة وتوظيف الأجانب بصورة غير قانونية.

- تخصيص منحة من طرف الدولة للأشخاص العاطلين عن العمل مما قد يشجعهم ويجعلهم أكثر تيقظا في البحث عن الوظيفة المناسبة، إذ أن الطلب أصبح يملي شروط عدة للعمل.

[1] سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، ع11، 2012، ص77-78.

- توسيع وإحداث مشاريع جديدة لامتصاص القوى العاملة العاطلة عن العمل.
- تشجيع الخواص بالتسهيلات الممكنة من أجل خلق مناصب للشغل[1].

كما أن الملاحظ أن هناك هوة بين مخرجات الجامعة وحاجات سوق التشغيل، من حيث النوع والكم، فمن حيث النوع نلاحظ أن سوق العمل الجزائري يتميز بالعجز في اليد العاملة المؤهلة، فغالبا ما يشتكي القائمون على مختلف المؤسسات في القطاعين العام والخاص بأن الكفاءات التي تكونها الجامعة تبقى بعيدة عن واقع العمل ومتطلبات الوظيفية في حد ذاتها، وهو ما يجعل المؤسسات تسير في دوامة البحث عن اليد العاملة المؤهلة التي تبقى جد قليلة وقد تكاد تكون منعدمة، مما يكلف المؤسسات خسائر مالية نتيجة عدم توفرها طيلة مدة البحث أين تلجأ في بعض الأحيان بالاستعانة بيد عاملة غير مؤهلة، وهو ما يكلفها المزيد من الوقت والذي ينعكس على أدائها وكفايتها الإنتاجية، ومن حيث الكم نلاحظ أن هناك أعداد هائلة من المخرجات سنويا التي لا تجد لها أي مكانة في سوق التشغيل، لأن نظام التشغيل لا يحتاجها ويرفضها نتيجة قصور في التكوين أو المهارات أو الكفاءات أو نتيجة لأنه لا يحتاجها بهذا الكم المرسل من طرف الجامعة، وهنا تطرح مسألة جد هامة تتعلق بتقريب العرض من الطلب وفي ظل غياب أي تنسيق أو تخطيط بين الجامعة ونظام التشغيل يبقى الحديث عن ذلك مجرد كلام لا طائل منه.

يواجه سوق العمل اليوم في الجزائر ثلاث تحديات قد تؤدي إلى توترات اقتصادية واجتماعية محتملة، يمكن حصرها في ما يلي: تحدي تدهور نوعية الشغل الذي يبقى هاجسا بالنسبة لكل الاقتصاديات المتطورة وغير المتطورة، وهذا ما دفع المنظمة العالمية للشغل **OIT** سنة 2000 إلى إطلاق مبادرة لمكافحة العمل غير اللائق، تحدي الدينامية القوية للقطاع غير الرسمي في البلدان السائرة في طريق النمو ومحاولات إجتثاثه التي لم تعطي أية نتيجة ملموسة إلى يومنا هذا، إضافة لتحدي قابلية التشغيل لدى الشباب التي أصبحت معضلة عالمية سواء بالنسبة للاقتصاديات المتطورة أو النامية[2].

[1] محمد صالي، فضيل عبد الكريم، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع17، ديسمبر2014، ص125-126.

[2] محمد صايب ميزاب، فؤاد نوار، بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات، ع55-65، جانفي جوان 2012، ص42.

ولعل اتساع الفجوة بين الجامعة ونظام التشغيل في ظل غياب الإحصائيات الرسمية التي تؤكد أو تنفي ذلك، خاصة وأن الجزائر لا تتوفر لديها تلك الشبكات الوطنية التي لديها كل المعلومات الكاملة عن واقع التشغيل في الجزائر، أين يبقى نظام المعلومات جزئي وعاجز في بعض الأحيان عن متابعة المستجدات من حيث عدد الخريجين وعدد حاملي الشهادات الذين يحصلون على وظائف كل سنة، وبالرغم من أهمية تلك الشبكات في رصد الأعداد ومعرفة النسبة من أجل تسيير الجامعة وفق رؤية مستقبلية، إلا أنها تبقى غائبة رغم إمكانية إنجازها بسهولة في ظل اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي.

المطلب الثاني: خصائص الجامعة والفجوة.

لقد بات واضحا اليوم أن سبب الفجوة الكبيرة بين المنظومة الجامعية وسوق العمل هو نوعية التعليم، وضعف المنتوج الجامعي، ولا أدل على ذلك من بطالة الخريجين وضعف مؤهلات الكثير منهم، وعدم التحكم الجيد في المهارات العصرية التي يتطلبها عالم الشغل، ومن جهة أخرى يلاحظ أن خريج الجامعة تصاحبه الكثير من السلبيات التي تطبع سلوكه العام، والتي أصبحت تمثل عقبة أمام أداءه منذ تخرجه والبحث عن العمل، وقد لخص شحادة (2010) هذه السلبيات في:

-التعود على اتخاذ موقف سلبي من القضايا التي تواجههم ليس في الجامعة فقط بل في الحياة العامة بعد التخرج.

- الافتقار إلى مهارات التعلم مدى الحياة مما يبقي المعلومات التي تلقوها في الجامعة جامدة بمجرد تخرجهم من الجامعة.

- ضعف مهارات الاتصال الفعال لديهم، فهم لا يستطيعون التعبير بكفاءة عما في أذهانهم ولا يمتلكون مهارات العمل ضمن فرق العمل[1].

إن تقريب الفجوة بين الجامعة ونظام التشغيل يستدعي من الجامعة أن تبذل المزيد من المجهودات في سبيل ذلك، من خلال تطوير برامج تكوينها بما يتلاءم ونظام التشغيل اليوم خاصة ما تعلق منها بالمتطلبات الحديثة التي يحتاجها كالمهارات العصرية والكفاءات الرقمية، فالجامعة عليها أن تغير نفسها من مجرد هيكل لتلقين المعارف إلى هيكل لإنتاج المعرفة ورسم خريطة التنمية

[1] زقاوة أحمد، البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل، مجلة التنمية البشرية، ع7، مارس 2017، ص160-161.

الإقتصادية والمساهمة في حل مختلف مشكلات المجتمع باقتراح الحلول اللازمة بالنهوض بالوطن وهي مسؤولية تقع على الجامعة اليوم الذي ينبغي لها أن تلعب دورها في ذلك.

إن المشكلة لم تعد خافية على أحد حيث تتعدد أوجهها وترابط بين تدني المهارات والافتقار إلى التدريب والتأهيل والفجوة بين تخصصات العلوم الدراسية واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى تدني فرص العمل مقابل نمو القوى العاملة وبالتالي البطالة، فالعاملون يواجهون صعوبات عند مزاولة المهنة من حيث التعامل مع التجهيزات والمعدات وغيرها من متطلبات العمل كصعوبات اللغة الأجنبية وتشغيل الأدوات والمعدات واستخدام الحاسب الآلي، على المستوى الإجمالي من أكثر الصعوبات التي يواجهونها، فالفجوة في المهارات ترتبط بالتعليم والتأهيل والتدريب وتطوير وتنمية المهارات وفقا لمتطلبات سوق العمل إضافة إلى الفجوة بين متطلبات سوق العمل في الداخل والخارج وبين عرض القوى العاملة[1].

فالجامعة كمجال للتدريب وتأهيل الكوادر البشرية ينبغي لها أن تغير من طرق التدريس وطرق التقييم، كما يتوجب عليها أن تحاكي برامجها التكوينية للواقع المعاش في نظام التشغيل، لأن محاكاة نظام التشغيل سيجعل من مخرجات الجامعة ملائمة لدرجة معينة لمتطلبات هذا النظام مما يقلل من فرضية البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية، وهو ما يتيح أيضا لسوق التشغيل إمكانية الاستفادة من مخرجات الجامعة لتطوير نفسه أين يمكن أن تتحول هذه القوى عاملا دافعا للإبداع في نظام التشغيل بما يسمح للمؤسسات من تقديم الإضافة الإقتصادية وضمان مواكبتها لمستجدات المنافسة التي تميز عالم السوق اليوم.

إن الجامعة يمكنها الارتباط أكثر بمحيطها الخارجي من خلال نجاعة وفعالية مدخلاتها، بما فيها محتوى التكوين بدلا من الانغلاق على نفسها وتقديم كل ما هو نظري، وبعيدا عن الواقع الاجتماعي، فكيف يكون التكوين فعالا في فروع تقنية وتكنولوجية دون ورشات للتطبيق أو كيف للمهندس الاندماج في عمله ولم يلق تكوينه العلمي الكافي والمطلوب في تخصصه[2].

---

[1] بوترعة بلال، حبة وديعة، الفجوة المعرفية بين التكوين الجامعي وسوق العمل كعامل مغذي للبطالة، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الوادي، ع1، 2013، ص88.

[2] علوط الباتول، مجبري سلمة، الجامعة وسوق العمل أي علاقة؟ وأي استفادة، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية،م1، ع1، 2015، ص148.

وبالنظر لواقع سوق العمل في الجزائر يلاحظ المرء أن الجزائر لا توظف العلم في العمل، ويتضح ذلك من خلال أن الجامعات أصبحت تقوم بتكديس الإطارات بدون معرفة الاحتياجات الحقيقية والتخصصات الدقيقة المطلوبة في سوق العمل لدى القطاع العام والخاص، وهذا ما يجعل المتخرجون من الجامعة لا يجدون من هم في حاجة إلى تخصصهم، وتحصيلهم العلمي لا فائدة تجدى منه، وعلى هذا الأساس فإننا نجد كثيرا من حاملي الشهادات الجامعية يعملون كل ما بوسعهم من أجل الظفر بمنصب شغل وتوظيف المعارف التي اكتسبوها من خلال دراستهم في الجامعة، غير أن ذلك لا يتحقق لأن الطلب عليهم قليل وتوظيفهم في المسابقات المختلفة فيها معايير صعبة وغير مرضية لأكثرهم، وهذا ما يتضح جليا حينما يتم الحديث عن عالم الشغل لخريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية على أنهم غير مرغوب فيهم بسوق العمل وكأنهم وحدهم يعانون البطالة وليس كل التخصصات(التكنولوجية والطبية وغيرها من التخصصات)، ويبررون ذلك بدخول الجزائر نظام الاقتصاد الحر وأن الشركات الأجنبية والقطاع الخاص الوطني ليسوا بحاجة لهم[1].

فالهوة بين الجامعة ونظام التشغيل تبقى كبيرة إلى حد ما، خاصة في ظل الظروف التي تميز طبيعة عروض التكوين في الجامعة وطبيعة متطلبات سوق التشغيل التي تبقى بعيدة عن مخرجات الجامعة، وهو ما يجعل الجامعة تكون كوادر بشرية لا يتم الإستفادة منها وكأن الجامعة تصرف الأموال من أجل تكوين أفراد لا يتم الإستفادة منهم، وهو ما يطرح أهمية هذا التكوين ومدى جدواه من الناحية الإقتصادية، لذا من المهم إعادة التفكير في عروض التكوين وطبيعة التخصصات ومحتواها لكي تتلاءم مع متطلبات نظام التشغيل أين يمكن لهذه الكوادر أن تلعب دورها في الدورة الإقتصادية.

ولقد عملت الجزائر في محاولة للتقليل من تلك الفجوة بين الجامعة وسوق التشغيل في الجزائر أين اتبعت الجزائر عدة برامج تشغيلية هي" الوكالة الوطنية للتشغيل، وكالة التنمية الإجتماعية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، عقود

[1] تريكي أحمد، نظام ل م د ومتطلبات سوق التشغيل بالجزائر، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع1، ديسمبر 2015، ص230.

ما قبل التشغيل".[1]، إلا أن هناك عدة انتقادات قدمت لهذه السياسات والبرامج، خاصة من ناحية جدواها الإقتصادية وطرق تنفيذها من الناحية التشريعية القانونية.

3. المحور الثاني: إستراتيجيات بناء نظام تشغيل فعال بين الجامعة وسوق التشغيل

إن التطورات الحاصلة اليوم خاصة في مجال واقع التشغيل، وما فرضته التغيرات العصرية أين أضحى العالم مجرد قرية صغيرة، وفي ظل عولمة الموارد البشرية، أضحى من المهم للغاية أن تلعب الجامعة دورها في توفير حاجات سوق التشغيل، ولعل ذلك ما يجعل من عملية بناء نظام تشغيل فعال لا يمكن أن يتم بدون ربط ذلك بمختلف المخرجات التي تعد الجامعة أحد المؤسسات التي تدفع بمخرجاتها لسوق التشغيل، أين يكون نظام التشغيل ملزم بالتعامل معها وفق ما تمتلكه من قدرات وإمكانيات ومهارات وكفاءات، ولجعل هذه المداخل الأساسية تتلاءم نوعا مع نظام التشغيل وجب إتباع عدة إستراتيجيات نحاول من خلالها بناء نظام تشغيل فعال يربط الجامعة بسوق التشغيل، ولعل أهم تلك الإستراتيجيات يمكن الإشارة إليها فيما يأتي:

فهم و اقع سوق التشغيل: يرتبط المستوى النوعي للخريجين بقدرات الطلبة على متابعة وفهم الأسس والمبادئ لمهنية، وكذلك فهم وسائل تطبيقها في ميادين العمل، ويتزامن ذلك مع توسع المنظور الشامل وتنوع الأدوار، وكذلك توسع فكر الخريج ليصبح قائدا رياديا ذا منظور إستراتيجي واهتمام شمولي بالعمليات والممارسات الإدارية لمنظمات الأعمال[2].

إن عملية بناء نظام فعال للتشغيل تتطلب أن يتم فهم دقيق وموضوعي لواقع سوق العمل، فمعرفة متطلبات سوق التشغيل من حاجاته من الكوادر البشرية من حيث الكم والنوع، يجعل من عملية ملائمة نظام التشغيل مع مخرجات الجامعة أمر سلسل، في حين أن الجهل بواقع سوق التشغيل ينتج عنه هوة بين الجامعة وسوق التشغيل، وهو ما يجعل الجامعة لا تلبي متطلبات نظام التشغيل سواء تعلق الأمر بعدد المخرجات والتخصصات أو من ناحية المهارات والكفاءات الواجب توافرها في مخرجات التعليم العالي، لذا من المهم فهم هذا الواقع من حيث حاجاته الأساسية

[1] مبروك كاهي، إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطببات سوق العمل، دفاتر السياسة والقانون، ع15 جوان 2016، ص683.

[2] أزهار خضر داغر، أخليف يوسف الطراونة، محمد امين، حامد القضاة، درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، مجلة دراسات العلوم التربوية، م43، ملحق5، 2016، ص2035.

والثانوية من أجل رسم خريطة إستراتيجية استشرافية مستقبلية وهو الواقع للأسف اليوم، أين نلاحظ أن الجامعة تكون فقط من أجل التكوين مبتعدة بذلك عن واقع سوق التشغيل وهو الأمر الذي ينجم عنه تزايد حالة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية في ظل غياب فهم واقع سوق التشغيل من أجل بناء نظام تشغيل فعال وهو المطلوب اليوم.

مواكبة التطور التكنولوجي: إن استجابة المؤسسات التعليمية لحاجات الاقتصاد الوطنية بمستوياتها كافة ليست قضية استجابة كمية للعرض والطلب المستقبلين من المخرجات التعليمية، أو كم الأيدي العاملة بحسب النوع والتخصص، وإنما هي استجابة كيفية ونوعية للتعليم في تشكيل الحاضر، وصناعة المستقبل، وضمان مواكبة التقدم العلمي والتقني، علاوة على الاستجابة والتكيف المرن، لتغير منهجية الشراكة وطبيعتها، والعلاقة بين التعليم وسوق العمل والاقتصاد، وقد تحتاج تلك الاستجابة إلى إستراتيجية واضحة في صوغ أهدافها ومبادراتها قد تقع في جزء منها، في إطار الدراسات الاستشرافية والتي تتطلب الإعداد والتخطيط المبكرين، والتنفيذ عبر أجيال وعقود[1].

لا يمكن للجامعة أن تكون بمنعزل عن ما يجري في العالم اليوم، خاصة ما تعلق بالتطور التكنولوجي الحديث، وهنا على الجامعة أن تساير هذا التطور بتكوين وتدريب مخرجاته على استخدامات التكنولوجية الحديثة والتي تتطلبه مختلف الوظائف اليوم، لذا من المهم مجاراة نظام التشغيل من حيث التكنولوجيات الحديثة، فلا يمكن تصور بناء نظام تشغيل فعال بدون المرور بمواكبة الجامعة للتطورات الحاصلة تكنولوجيا، أين نلاحظ هنا أن طالبي العمل من حاملي الشهادات الجامعية لديهم قصور من حيث الاستخدامات التكنولوجية الحديثة، خاصة من حيث طرق التنفيذ والتطبيق خاصة وأن الجامعة الجزائرية تركز على الجانب النظري دون تفعيل الجانب التطبيقي الذي يعد أساسيا لمعرفة استخدامات التكنولوجيات الحديثة، وهو أمر ممكن في ظل توفير الإمكانات اللازمة.

تأهيل الشباب الجامعي لسوق التشغيل: إن الشاب المتخرج في حاجة ملحة إلى أن يكون مقبولا ضمن القوى العاملة، بحيث يجد مكانه في مؤسسة من المؤسسات الحكومية أو الخاصة، وهذا لا يمكن أن يتحقق له إلا أن يكون قد تأهل علميا وعمليا في التعليم بما يخدم سوق العمل ومتطلباته الواقعية، فالحاجة-كما هو ملاحظ- متبادلة بين سوق العمل والتعليم، بما يحقق تأهيل

[1] هند عبد الرحمن المفتاح، التعليم العالي وسوق العمل في قطر: الواقع والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2017، ص2.

الشباب للانخراط المباشر في ميادين العمل المختلفة والمشاركة في عجلة التنمية الشاملة في المجتمع[1].

إن التأهيل في الجامعة يتطلب تأهيلا علميا وعمليا أين لا يمكن بناء نظام تشغيل فعال بدون إدماج الجانب العلمي مع الجانب العملي المهني، فالجامعة بما توفره من معارف ومعلومات أساسية للطالب هي بحاجة ماسة لترجمة تلك المعارف والمعلومات التي يتلقاها الطالب الجامعي إلى جوانب تطبيقية عملية يتم الإستفادة منها وتعليم الطالب طريقة تنفيذها في أمر الواقع، وهو المطلوب من الجامعة اليوم أن تنزل للميدان وتحاكي الواقع كما هو، لأن سوق التشغيل يحتاج متطلبات معينة يمكن للجامعة أن توفرها إن كان هناك تنسيق بين الجامعة ونظام التشغيل عبر مختلف الآليات المتوافرة.

التخطيط الفعلي لعروض التكوين: يجب ألا يقتصر على الجوانب الكمية بل أيضا يشمل الجوانب النوعية، كالتخطيط قبل غلق أو فتح تخصصات معينة في بعض الكليات، وهذه الملائمة هي بالضرورة مستقبلية، وبالتالي فهي تحتاج إلى دراسة كل من العرض الحالي ومحدداته واتجاهاته والطلب الحالي ومحدداته واتجاهاته، والإسقاطات الإقتصادية أو التنموية للبلاد، وذلك لأن التخطيط التعليمي أصبح ضرورة لازمة لأي فعل تعليمي يهدف إلى حسن استغلال الموارد وتوجيه الطاقات سعيا لتحقيق الأهداف والوصول بالمنتج التعليمي إلى مستوى الجودة المنشودة[2].

لبناء نظام فعال للتشغيل يتوجب أن تلائم عروض التكوين المفتوحة على مستوى الجامعات سوق التشغيل، خاصة وأن التغيرات الحاصلة في مجال العمل اليوم تجعل من ضرورة تغيير العديد من التخصصات من حيث المسميات أو من حيث محتوى البرامج التكوينية أمر لابد منه لمسايرة تلك التطورات الحاصلة، فإن كان غالبا ما يشتكي خريجو الجامعات من أن شهاداتهم لا مكانة لها في واقع سوق التشغيل، فإن ذلك يبرز نتيجة أن عروض التكوين تبقى تقليدية ولا تساير ما هو كائن في الواقع ما يجعلها تفشل وتعجز عن تلبية متطلبات سوق التشغيل، كما أن هناك العديد من المهن التي برزت حديثا نتيجة التغيرات الحاصلة والتي تحتاج إدراجها ضمن برامج وعروض التكوين، أين

[1] ليلى كامل البهنساوي، رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، م78، ع3، أفريل 2018، ص14.

[2] نفس المرجع، ص24.

نسجل أن الكثير من المؤسسات لا تجد ما تريده في ظل كون العرض لا يتوافق مع الطلب، وهو ما يجعل من حتمية مجاراة الجامعة لسوق التشغيل أمر جد ضروري.

ربط سياسات القبول بسوق التشغيل: لا تزال مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على ربط سياسات القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل من الوظائف، وتحقيق المواءمة بين التخصصات المتاحة في هذه المؤسسات ونظيراتها المطلوبة في سوق العمل[1].

من المهم ربط سياسات القبول في الجامعات بنظام التشغيل من حيث الكم، أين نلاحظ أن هناك الآلاف من المتخرجين في كل عام في نفس التخصصات بدون أي دراسة مستقبلية لمدى الحاجة إليهم في سوق العمل، لذا من المهم بناء نظام يربط الجامعة بسوق التشغيل حيث يتم تكوين مخرجات الجامعة حسب الطلب من قبل نظام التشغيل، وهو ما سيقلص من البطالة لدى خريجي الجامعات، كما سيجعل ذلك من عملية التكوين تقتصر على الكفاءات التي ستقدم إضافة في مجال العمل، فلا يعقل تواجد العديد من التخصصات التي لا تجد لنفسها أي مكان أو أي دور في سوق التشغيل، وهو ما يجعل التكوين فيها مجرد خسارة للمال والجهد والوقت وفقط.

ضرورة اكتساب مهارات جديدة تتماشى والتطورات في سوق التشغيل: تشير منظمة العمل العربية بأن المهارات تشكل أحد العناصر الأساسية في سلسلة النشاطات التي يمارسها الخريج في أداء أحد الواجبات المتعلقة بأحد مهام العمل، وتصنف إلى مهارات أدائية أو عقلية أو وجدانية، وإن الفجوة بين مخرجات التعليم العالي بأنواعه المختلفة، وبين الاحتياجات الفعلية لأسواق العمالة من تخصصات ومهارات، نتيجة للتقدم المعرفي وثورة التطور التكنولوجي والتغيرات العالمية والمحلية تفاقم اتساعها مع نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحادي والعشرين، وكان من نتائج ذلك وجود بطالة بين خريجي نوعيات هذا التعليم[2].

تعد المهارات من العوامل الرئيسية لتحديد درجة مشاركة القوى العاملة وإنتاجية العمل، من المعروف أنه نظرا لتأثير التقنيات الحديثة -والتي غالبا ما تكون مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات- والتغيرات في تنظيم العمل، فإن الوظائف التي تنطوي على مهام روتينية والتي يسهل

[1] الزهراني سعد عبد الله، مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية وطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الإقتصادية والاجتماعية والأمنية، مطابع وزارة الداخلية، الرياض، 2011، ص28.

[2] حمدي أسعد الدلو، إستراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، ماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2016، ص48.

أتممتها تختفي بسرعة بينما يتضمن خلق فرص عمل جديدة مهام تتطلب مهارات غير روتينية(على سبيل المثال، مهارات تحليلية، وإبداعية واتصالية)، والتي لا يزال البشر أفضل فيها من الآلات، يحتاج خريجونا إلى اكتساب مهارات جديدة من خلال المقررات نفسها وليس من خارجها، أي إلى المهارات التي يبحث عنها المسئول الإداري أو مدير المستشفى أو مدير المشروع، أو صاحب العمل من تفكير نقدي وبرمجة حاسوب وحل المشكلات وقيادة وتنظيم ومرونة وتوثيق وتواصل وأخلاق مهنية[1].

إن عالم التشغيل يتطور في كل لحظة نتيجة التغيرات العالمية التي تحدث اليوم في عالم الأعمال، ما يجعل من مواكبة التطورات من قبل الجامعة أمر ضروري لغرس كل ما هو جديد في مخرجاتها، وعدم الاكتفاء على المعارف التقليدية والقديمة التي قد لا تجاري التطورات وتجعل من مسألة الهوة بين مخرجات التعليم العالي ونظام التشغيل أمر حتمي في ظل ذلك، فالتطورات الحاصلة أبرزت لنا العديد من المهارات والكفاءات الجديدة التي يتوجب على مخرجات التعليم العالي التدريب عليها والتكون فيها، ولعل معرفة هذه المهارات والكفاءات بالنسبة للجامعة لا يمكن أن يكون بدون أن يكون هناك تنسيق بين الجامعة ونظام التشغيل.

قياس جودة مخرجات الجامعة: إن المؤسسات التعليمية تختلف عن بعضها البعض في عناصر نظمها وبجميع مكوناتها تبعا للرؤى والرسائل التي تتبناها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فضلا عن طبيعة تخصصاتها وظروف بيئتها المختلفة وطبيعة أنواع المخرجات، كل ذلك يجعل من تحقيق جودة تلك المؤسسات أمرا ليس سهلا، لذا فقد أصبح توجه المؤسسات التعليمية إلى نظام العملية التعليمية الحديث الذي يولي اهتماما كبيرا بالمخرجات المستهدفة، وتتضح فكرة اهتمام المؤسسات التعليمية بمفهوم المخرجات المستهدفة التي ستسعى إلى تحقيقها من خلال سعيها لإرضاء حاجات ومتطلبات سوق العمل، وإذا كانت المؤسسات التعليمية لم تحقق المستوى المستهدف من ضمان الجودة في مخرجاتها، فتقوم بقياس ومقارنة مخرجاتها الفعلية إلى المخرجات الطموحة(المستهدفة) التي تضمن الحد الأدنى من معايير الجودة، مما يتطلب النظر إلى المخرجات المستهدفة باعتبارها أحد أهم مدخلات النظام التعليمي الحديث[2].

---

[1] محمد الربيعي، إصلاح التعليم العالي: آفاق سوق العمل، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2019، ص3.

[2] هالة خيري عبد الغني الجوهري، دراسة مسحية لقياس مدى تكامل مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر بعض الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل وفق متطلبات التنمية بالمملكة العربية السعودية، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالسليل، المملكة العربية السعودية، ص5.

لا يمكن لنا أن نقوم ببناء نظام تشغيل فعال بدون إجراء عملية تقييمية لمخرجات الجامعة، وذلك بقياس مدى جودتها بالنظر لنظام التشغيل وواقعه، وذلك من أجل ضمان فعالية المخرجات وتأدية الأدوار المنوطة بها، وفي ظل غياب عمليات التقييم لا يمكننا أن نتحدث عن جودة المخرجات لأن عملية التقييم ستفيدنا بمختلف جوانب القصور(الضعف) وكذلك جوانب القوة، مما يجعلنا نصحح مسارات التكوين في حالة وجود أي خلل معين أو تعزيز جوانب القوة، وهو ما يجعل الجامعة ترتقي في مجال جودة مخرجاتها بما يحقق لنا نظام فعال للتشغيل.

مشاركة القطاع الخاص في وضع سياسات التعليم: تحقيقا لأهداف التعليم الجامعي وتحسينا للواقع الإقتصادي لأفراد المجتمع لابد من ارتباط التعليم الجامعي مع سوق العمل وواقع الإنتاج والدورة الإقتصادية، بحيث يكون الخريج مواكبا لاحتياجات التنمية والنهوض الإقتصادي، ويتجلى هذا الارتباط بمشاركة قطاع الأعمال في وضع السياسات والإستراتيجيات للتعليم الجامعي ووضع المناهج التعليمية الجامعية وضرورة تقييم خريجي التعليم الجامعي ومنحهم الوثائق والشهادات، وهذا يؤدي إلى تأمين احتياجات سوق العمل من اليد الماهرة المزودة بالكفايات الجامعية المهنية والعلمية المناسبة وإيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات العربية مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة[1].

لا يمكن بناء نظام فعال للتشغيل بالنسبة للجامعة بدون إشراك خبراء التشغيل من جهة وكذا القائمين على مختلف المؤسسات في القطاع العام والخاص في إعداد برامج التكوين وعروض التكوين، فاعتماد الجامعة فقط على الأساتذة الجامعيون والباحثون فقط في إعداد واقتراح البرامج التكوينية جعل الجامعة للأسف تتخبط في العديد من المشكلات خاصة ما تعلق منها بعدم تقبل مخرجاتها من قبل سوق التشغيل، لكن عملية إشراك الخبراء والقطاع العام والخاص في عملية الإعداد سيقلص الفجوة، ويجعل مخرجات التعليم العالي تندمج بصورة مباشرة وآلية في سوق التشغيل بدون أي مشكلات تذكر لأن الجامعة يومها تصبح تكون وفق متطلبات سوق التشغيل وهو المطلوب اليوم.

[1] سامي مراد، سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الإقتصادية، 22-24 نوفمبر 2016، ص8.

جعل الجامعة مؤسسة إنتاجية: إن تحويل التعليم إلى منتجات حقيقية ملموسة ليس دور الجامعة وحدها، وإنما هي عملية تشترك فيها عدة أطراف تحتل الجامعة الجزء الأهم والأكبر، بتحويل الفكرة العلمية والنظرية المطروحة والإبداع العقلي والاختراع العلمي إلى منتجات حسب الاختصاص، وذلك الدور هو الخلاصة النهائية للتعليم منذ أن وجد على مر العصور، وطالما أن سوق العمل يعتمد أساسا على الموارد البشرية، فما نراه من أصول ملموسة على المعمورة ما هي إلا ثروات تطورت بوجود العنصر البشري، كونه المؤثر الحقيقي في إنجاح واكتمال الدائرة الإقتصادية لأية وحدة إنتاج لجميع التخصصات الإنتاجية، فالتعليم هو محور هذه الدائرة الإقتصادية وعنصر العمل المستثمر للتعليم بعود بالنفع المباشر عليه، وبهذا تتحقق الرؤية في أن المؤسسة التعليمية هي أصل الإنتاج بالتفاعل الإيجابي بين التعليم وسوق العمل[1].

من الواجب تغيير النظرة للجامعة من مجرد مؤسسة تعليمية إلى مؤسسة إنتاجية تساهم في التنمية الإقتصادية، سواء من خلال رسكلة وتكوين الكوادر التي يحتاجها سوق التشغيل أو المساهمة في تطوير سوق التشغيل من خلال الأبحاث والدراسات التي يتم إنجازها من قبل الباحثين في الجامعة، وهو ما سيجعل العلاقة بين الجامعة ونظام التشغيل علاقة تشاركية تخدم مختلف الأطراف وتجعل من نظام التشغيل فعال يلبي حاجات الجامعة.

إعادة رسم خارطة التعليم العالي: تعتبر دراسة مخرجات التعليم الجامعي واحدة من الأولويات والمسائل الهامة التي تستحق المزيد من الاهتمام، كونها مرتبطة ارتباطا بسياسات الاستخدام والتشغيل واحتياجات سوق العمل في القطاع العام والقطاع الخاص، في الوقت الذي ينظر فيه إلى التعليم الجامعي على أنه الحل السحري لمشكلات المجتمع، فإننا نجد أن مخرجات هذا النوع من التعليم أصبحت اليوم بحاجة إلى أن نقف أمامها وقفات جادة لإعادة رسم خارطة مخرجات هذا النظام في مضمونة ومحتواه، غير أن العلاقة ليست بهذه البساطة أو السهولة دون الأخذ بالاعتبار اتجاهات التنمية التي تسير فيها بلادنا خاصة في ميادين ومجالات التنمية البشرية، والتعليم بالسياسات العامة للدولة في تعاطيها مع النظام التعليمي محتوى ومضمونا، كما لا يمكن

[1] فلاح حسن الأميري مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، معهد نيسان للوعي الديمقراطي، البصرة، العراق، 2018، ص1.

أخذه بمعزل عن السياسات الخاصة لمؤسسات القطاع الخاص الذي يستوعب جزءا من مخرجات هذا النظام[1].

إن إعادة رسم خريطة التعليم الجامعي أمر جد هام في عملية ضمان نظام تشغيل فعال، أين لا يعقل أن تتواجد التخصصات نفسها في مختلف الجامعات بدون مراعاة العديد من الجوانب الإجتماعية والاقتصادية في كل جامعة، فالمحيط السوسيو اقتصادي يفرض أن يكون هناك توزيع جديد لخريطة التعليم العالي، إذ أن هناك تخصصات معينة قد تكون ناجحة في مدن جامعية دون غيرها بالنظر للظروف المحيطة بالجامعة، كما أنه من المهم ربط هذه الخريطة بالقطاع الخاص ومدى مساهمته الفعالة في عملية التكوين الذي يعد شرطا أساسيا لبلورة مخرجات تعليم عالي تلائم نظام التشغيل.

4. خاتمة:

يتطلب بناء نظام فعال للتشغيل أن تكون هناك مواءمة حقيقية بين الجامعة وسوق التشغيل، خاصة وأن سوق التشغيل اليوم يشهد العديد من التغيرات التي تطرأ عليه يوميا والتي على الجامعة مجاراتها بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل، فالجامعة الحقيقية اليوم تقع عليها مسؤولية كبيرة في مجال جودة المخرجات من جهة وضمان فاعلية المخرجات وتلاؤمها مع متطلبات سوق العمل من جهة أخرى، وهي أحد أهم الرهانات التي تقع على الجامعة الجزائرية اليوم.

ومن المسلم به أنه لا يمكن تصور فاعلية للجامعة بدون مشاركة حقيقية للفاعلين في الجامعة، خاصة حينما يتعلق الأمر بالمحيط الخارجي في إعداد برامج وعروض التكوين التي يستوجب الأمر أن تراعي خصوصيات سوق التشغيل الجزائري، فالعلوم والمعارف مهما كانت طبيعتها ونوعيتها عليها أن تتوافق وخصوصيات كل مجتمع، أين يمكن أن نؤسس لتوطين العلوم وهو أمر من شأنه ليس فقط إزالة الفجوة بين الجامعة ونظام التشغيل، بل إنه من شأنه المساهمة في تنمية حقيقية مستدامة للمجتمع، أين تتحول الجامعة رقم فاعل في مجال النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر المطلوب اليوم للجامعة الجزائرية في ظل الأدوار المطالبة القيام بها في ظل التغيرات والمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

[1] جميل أحمد عون، مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والتنمية، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن، 2007، ص10.

من خلال ما تم تناوله حول الجامعة ونظام التشغيل في الجزائر في محاولة منا لاستقراء تلك العلاقة التي يمكن تفعيلها، والتي ستؤدي لا محالة لإزالة الفجوة بين التعليم الجامعي وسوق التشغيل في الجزائر، فإنه يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية التي من شأنها ضمان نظام تشغيل فعال:

- إشراك خبراء التشغيل في إعداد البرامج التكوينية وعروض التكوين.
- إعادة النظر في الخريطة الجامعية بما بتوافق ومتطلبات سوق التشغيل.
- إجراء دراسات تقييمه لمعرفة مدى جودة مخرجات التعليم العالي.
- إنشاء شبكة وطنية لرصد واقع سوق التشغيل والاستفادة من المعلومات لإعداد الخطط المستقبلية للتكوين الجامعي.
- توجيه الأبحاث الجامعية لرصد متطلبات سوق العمل.
- دعم الجامعة الجزائرية في مجال التأطير من خلال إشراك أصحاب الخبرات لخلق نوع من تبادل المعارف والخبرات.
- دعم التربصات الميدانية للطالب الجامعي وجعله أساسي في التكوين وفق تنظيم فعال ملزم للمؤسسات في القطاع العام والخاص.
- دعم عروض التكوين المهنية والتي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل من خلال إشراك الفاعلين الحقيقين من أصحاب الخبرة وأصحاب المؤسسات في إعداد عروض التكوين.
- فتح تخصصات جديدة في الجامعة بما يتماشى ومتطلبات سوق التشغيل الحديثة.
- جعل الجامعة نظاما مفتوحا على المحيط السوسيو اقتصادي من خلال الجامعة المفتوحة على الجميع.

5. قائمة المراجع:

أولا: المؤلفات باللغة العربية

1.المؤلفات

- عماد خورشيد، ريما الصمصام، التطور الكمي المتوقع لحملة البكالوريوس بين احتياج السوق ومخرجات جامعة الكويت للسنوات 2012-2016، جامعة الكويت.
- لمين خياط، ماكيو يامادا، مستقبل العمل والتعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء السياسات المطروحة للنقاش في مجموعة العشرين، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أوت 2019.

- هند عبد الرحمن المفتاح، التعليم العالي وسوق العمل في قطر: الواقع والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2017.
- الزهراني سعد عبد الله، مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية وطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الإقتصادية والاجتماعية والأمنية، مطابع وزارة الداخلية، الرياض، 2011.
- محمد الربيعي، إصلاح التعليم العالي: آفاق سوق العمل، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2019.
- هالة خيري عبد الغني الجوهري، دراسة مسحية لقياس مدى تكامل مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر بعض الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل وفق متطلبات التنمية بالمملكة العربية السعودية، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالسليل، المملكة العربية السعودية.
- فلاح حسن الأميري مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، معهد نيسان للوعي الديمقراطي، البصرة، العراق، 2018.
- جميل أحمد عون، مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والتنمية، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن، 2007.

2.المقالات

- أزهار خضر داغر، أخليف يوسف الطراونة، محمد امين، حامد القضاة، درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، مجلة دراسات العلوم التربوية، م43، ملحق5، 2016.
- بن عمار حسيبة، موساوي عبد النور، سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة في الفترة 1999-2016، مجلة دراسات اقتصادية، م6، ع1، جوان 2019.
- بوترعة بلال، حبة وديعة، الفجوة المعرفية بين التكوين الجامعي وسوق العمل كعامل مغذي للبطالة، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الوادي، ع1، 2013.
- تريكي أحمد، نظام ل م د ومتطلبات سوق التشغيل بالجزائر، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع1، ديسمبر 2015.
- زقاوة أحمد، البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل، مجلة التنمية البشرية، ع7، مارس 2017.
- سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، ع11، 2012.

- شيراز طرابلسية، سارة عز الدين عيسى، تقويم كفاءة خريجي الجامعات السورية وفقا لمتطلبات سوق العمل دراسة ميدانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، م39، ع4، 2017.

- علوط الباتول، مجبري سلمة، الجامعة وسوق العمل أي علاقة؟ وأي استفادة، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية،م1، ع1، 2015.

- قصاب سعدية، فاطمة الزهراء عيدودي، سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2014 تشخيص وتقييم، مجلة معارف، ع20، جامعة البويرة، جوان 2016.

- ليلى كامل البهنساوي، رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، م78، ع3، أفريل 2018.

- مبروك كاهي، إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطبات سوق العمل، دفاتر السياسة والقانون، ع15 جوان 2016.

- محمد صالي، فضيل عبد الكريم، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع17، ديسمبر2014.

- محمد صايب ميزاب، فؤاد نوار، بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات، ع55-65، جانفي جوان 2012.

- ناصر الدين قريبي، مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر دراسة استكشافية، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، ع4، ديسمبر 2015.

3.الأطروحات

- حمدي أسعد الدلو، إستراتجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، ماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، فلسطين، 2016.

4.المداخلات

- سامي مراد، سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الإقتصادية، 22-24 نوفمبر 2016.